سئل في رجل مرض فجعل الحاه لامه وصيا على اولاده هل هو اولى بالتصرف في اموالهم من جميع العصبة حتى الجد لاب والقاضي ام لا اجاب نعم هو اولى بذلك من كل احد حتى الجد لاب ومن القاضي وغيرها والله اعلم سئل في الجواب اللام هنا للولاية في مال الصغير مع ابيه ام لا اجاب الولاية في مال الصغير الى الاب ثم وصيه ثم وصي وصيه ولو بعد ثم الى الاب ثم الى وصيه فان لم يكن فالقاضي ومن نصبه القاضي كالاصح ثم كبير عصبة فان كان كل من الاب ووصيه ووصي وصيه وان بعد وكذا الاب مقدما في التصرف في مال الصغير على القاضي ومن نصبه القاضي فليس لاب الام معه نظر وتصرف في مال اولاد ابنه وهو للولاية له اصلا هذا لا قابل به والله اعلم سئل في امراة ماتت زوجها عقارات في مرض موتها بالمحاباة والدين عليها وماتت من زوجها وعن بيت المال فهل تنفذ محاباتها وليس لبيت المال رد محاباتها معه والرجوع الى قيمة المثلوم لا تنفذ وله ذلك اجاب نعم تنفذ محاباتها معه بارد وصيتها له وليس لبيت المال رد محاباتها لانه ليس بوارث وانما يوضع في بيت المال عند عموم اصحاب الفرائض في العصبات وذوي الارحام والموصى له مارد على الشك من حيث انه مال ضايع لا من طريق الارث والتوفيق في الوصية للوارث وفي المحاباة انما هو لحق الوارث وحيث لا وارث نفذت محاباتها مع زوجها بلا توقف برد ولو اوصت بكل مالها له نفذت وصيتها له والمال هدر وقد صرح بعين المسئلة صاحب الجوهرة في الوصايا وجميع اوايل كتب الفرايض ناطقة بذلك والله اعلم سئل فيما اذا كان رجل وصيا على اولاد اخيه القاصرين وعلى ايمان دين فوفاه الوصي وصرف مصارف ثم بلغت منهم بنت فاقر لها الوصي بالذي لها عنده واستحقه عنده مقدار معلوم ودفع بحجج شرعية والان قد بلغ بقيتهم وبطالبون الوصي بان يدفع اليهم على حساب ما اقر به لاختهم وهو يتعلل عليهم بما وفاه وما صرفه قبل بلوغ اختهم واقرار لها بالمبلغ المدفوع لها بالمصارف التي صرفها عليهم بعد ذلك فهل يعمل بمقتضى اقراره المذكور ويلزمه ان يدفع لاخوتها الذين بلغوا بعدها على حساب ما اقر لها به لانها قضية واحدة تعصم جميعا او لا يجب عليهم من المصارف الا ما كان بعد الاقرار المزبور وله الحالة هذه ان لا يدفع لها شيئا اجاب لا يلزم الوصي ان يدفع لاخوتها على حساب ما اقر به من الانفاق فيما وقع بينهم من الانفاق في السباق واللحاق اخذ الزمان

او اختلف كما هو الواقع في كل مكان وقد تقرر ان الوصي امين والمال الذي في يده امانة وان ادعى ضياعه وانه انفقه على اليتيم او انه انفق منه اكثر مما يكذبه الظاهر صدق بيمينه في نفقة مثله وله ولاية التجارة بالمعروف في ماله فمن الجايز ان يكون اتجر فيه فخسر او ادسعر ما اشترى لهم او النفقة من سعر ما اشترى لها فلا يلزمه عليه ان يدفع لاخوتها على حساب ما اقر لها به وليست قضية واحدة بعينها وان مرضوا فاختار الى زيادة الصرف ولو مما انفق عليهم من مالهم في تعليم القرآن والادب حيث عد لهو يكون ماجورا لا شبهة في جواز دفع الوصي لها ما لها عنده بعد بلوغها من المال الذي هو تحت يده امانة اذ يبقى عليها حاصل المقاسمة معها كما صرحت به علماؤنا بان لم المقاسمة مع البالغ من الورثة فلكل منهما ان يفعل ما شاء في ما لاخوتها تحت يده امانة يتصرف الوصاية يتصرف فيه كل امين في وسوع للوصاية شرعا فاذا علم جواز دفع الوصي لها ما لها عنده بعد بلوغها من المال وهو الاشهر في جواز دفع هذه الاحتمالات وهو امين والقول قوله فيما هو لهم تحت يده من المال وفي غالب كتب علمائنا اذا بلغ الصبي وطلب ماله من الوصي فقال الوصي ضاع مني كان القول قوله لانه امين وان قال انفقت مالك عليك يصدق في نفقة مثله في تلك المدة كما يقبل قوله فيما يكذبه فيه الظاهر والمراد بالظاهر ما يظهر للناس كونه فيه من غير احتمال وفي الخلاصة وكثير من الكتب قول الوصي معتبر في الانفاق ولكن لا يقبل في الرجوع عليه الا بالبينة لانه ادعى دينا عليه فلا يقبل الا ببينة والظاهر ان لزوم الوصي في الانفاق بالدفع على حساب ما اقر لها بعيد عن فهم كل فقيه وبتقرير ما ظهر لوجه فيه والعجب لا يعلم الا من تفرد بعلم الغيب ولنا الظاهر وهو ان يترك المرابر بلا شك ولا ريب والله اعلم سئل في رجل جعل اخاه شقيقه وصيا فاختار اعلى اكاده واوقع القبض على الوصي المزبور ناظر وقف بلد المرقق وسجنه وتوعد على القرق واخذ من مال الايتام مبلغا عظيما يستغرق غالب مالهم بعد حبس الوصي المذكور واهانته وتوعده هل للوصي المختار ان يوقع الامر الى وكلاء الوصي ليستخلصوا المال المتسلم منه ويردوه اليهم ام لا اجاب نعم للوصي المذكور ان يفعل ذلك حيث لا سبيل الى رده على الايتام الا بالوقوع الى اولئك الظلم اذ الحق ضالة ولا سبيل الى رده الا بذلك وقد قال تعالى ولو ردوه الى الرسول والى اولي الامر منهم الاية وهم في ذلك الغاية القصوى والم بما به والظن الغالب واليقين القاطع بوصول الحق الى اهله عند رده اليهم حيث لا مانع من ذلك مانع ولا يضيق بولاة الامور الا الاضاف والدفع

Copyright © University
Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)